ملخص عرض السيد لصفر نور الدين، رئيس مصلحة الإجابة ومعالجة الطوارئ المعلوماتية/ مديرية الاقتصاد الرقمي/وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي

خلال المؤتمر العربي الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

الرباط، من 19 إلى 21 مايو 2015

خلال السنوات الأخيرة، أصبح موضوع الأمن المعلوماتي يكتسي أهمية بالغة سواء على المستوى الوطني أو الدولي وذلك نتيجة الارتفاع المطرد لاستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وخصوصا شبكة الإنترنت، في جميع الميادين كالتربية والتعليم والتكوين، والصناعة والتجارة، والصحة، والمالية، والنقل، والدفاع، والطاقة، والبحث العلمي والإبداع، الخ. وتعتبر الجرائم الالكترونية من أكبر السلبيات التي خلفتها هذه الثورة المعلوماتية، لكون هذه الجرائم تشمل في اعتداءاتها قيما جوهرية تخص الأفراد والمؤسسات وحتى الدول في كافة نواحي الحياة، كما أن هذه الجرائم قد تترك شعورا بعدم الثقة بخصوص التعامل والاستفادة من ثمار هذه الثورة الجديدة.

هذا، ومن أجل مكافحة هذه الجرائم الالكترونية ووعيا بأهمية الأمن المعلوماتي فقد حددت الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي"، عدة إجراءات وخصوصًا إجراء المواكبة المتعلق بالثقة الرقمية الذي يهدف إلى إرساء الظروف المناسبة لكسب ثقة المواطنين والمؤسسات في استعمال تكنولوجيات المعلومات، وذلك من خلال :

- ضمان أمن البنية التحتية ونظم المعلومات المؤسسات الحيوية؛
- ضمان أمن وسلامة وسرية المبادلات الالكترونية؛
- ضمان حماية الحياة الخاصة للأفراد ومكافحة الجريمة الإلكترونية.

وسيتطرق هذا العرض إلى مختلف التدابير التشريعية والتنظيمية والتحسيسية، التي اتخذتها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، بمعية مختلف الفاعلين العموميين والخواص المعنيين، والتي من شأنها المساهمة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في تعزيز الأمن المعلوماتي والحد من مخاطر الجريمة الالكترونية ببلادنا.